

مستقبل الدور الخليجي في العراق بعد 2010

أ.م.د. جاسم يونس الحريري

فرع الدراسات الدولية

قد يكون من المناسب القول إن البحث في الدور الخليجي في العراق بعد 2010 ينتابه الكثير من الإشكاليات، لان الساحة العراقية قد خرجت من الانتخابات البرلمانية بكل ايجابياتها وسلبياتها التي جرت في السابع من آذار/مارس 2010 من العام ذاته والذي عول الكثير عليها في ظل امتلاء المشهد العراقي بالكثير من الملفات التي لم تعالج بشكل فعلي وتحتاج إلى حكومة قادرة على معالجة الملفات العالقة. فضلا عن ذلك يبدو أن الحراك السياسي في العراق بعد الانتخابات سيصطدم بشكل أو بآخر بوجود دعم إقليمي ودولي ايجابي، ولعل أبرز الأطراف المهمة في هذا الإطار هي دعم دول مجلس التعاون الخليجي التي كثر الحديث عن دور لها قبل وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق الذي بدأ في التاسع من نيسان/أبريل 2003 سواء بجوانبه السلبية أو الايجابية فهل سيكون لأي دور خليجي في العراق بعد الانتخابات عاملا في ترتيب الساحة العراقية؟ أم سيعكف الخليجيون في ضوء الاتهامات المنسوبة إليهم بالتدخل السلبي في العراق وجعل الساحة العراقية ساحة ملتهبة بالتناقضات، والمشاحنات الطائفية والعرقية؟ هذه الإشكاليات قد تفتح المجال أمام الباحثين فرصة للغوص في كيفية والإطار الذي سيكون عليه الدور الخليجي في العراق في المستقبل المنظور، لان الساحة العراقية قد تأثرت بشكل أو بآخر بالمعطيات الإقليمية (تركيا، إيران، الأردن، السعودية، الكويت) وهذا التأثير هل سيكون في صالح استقرار المشهد السياسي العراقي أم خلاف ذلك؟ هذه القضية أعتقد أنها ستبرز أهميتها بعد انتخابات آذار/مارس 2010. ولغرض وضع مشاهد مستقبلية لنموذج العلاقات العراقية الخليجية من المهم التعرف على الرؤى الخليجية للمشهد العراقي بعد الانتخابات البرلمانية العراقية.

رؤية خليجية للمشهد العراقي بعد الانتخابات البرلمانية العراقية

يمكن تقسيم الرؤية الخليجية إلى قسمين الأولى فيها نوع من التصلب والتطرف، والثانية تميل إلى الاتزان والعقلانية.

النظرة الخليجية المتصلبة تجاه العراق

لا زالت هناك بعض دول مجلس التعاون الخليجي تتمسك بنظرة متصلبة تجاه العراق لعل من أبرز هذه الدول الكويت، وبالرغم من حدوث التغيير السياسي في العراق بفعل الغزو والاحتلال الأمريكي لازالت بعض النخب الكويتية تنظر إلى العراق بتوجس وخشية لا مبرر لها منها، فعلى سبيل المثال لا الحصر يحاول المحامي أحمد خليفة راشد الشحومي عضو مجلس الأمة الكويتي أن يزرع الريبة والحساسية والتحامل على العراق طوال السنوات القادمة، ويريد زرع ذلك في عقول أجيال الكويت القادمة بالقول ((أيا كان القصد أو المقصود فأن فترة الغزو العراقي لبلادنا لا يمكن أن تسمح من المناهج الدراسية، إلا إذا كنا شعبا فعلا لا يريد أن يتعلم من الماضي))، ويسكب الشحومي الحطب على النار بالقول ((فلا يمكن لشعب انتهكت حرياته، واغتصبت أرضه أن يستحي من تذكير الأبناء بتلك الواقعة المريرة التي ستبقى في أذهاننا حتى الممات، وسننقلها رغما عن وزارة التربية ومناهجها لأبنائنا وأبناء أبنائنا ما شاء الله لنا البقاء)). وقد يتساءل سائل عن زمن إطلاق الشحومي لهذه التصريحات إذ يتفاجأ عندما يعرف أنها أطلقت بعد أربعة أيام من إجراء الانتخابات العراقية، وعليه لا بد من القول إن على دول المجلس الخمسة الباقية التحرك على الكويت لتخفيف حدة الخطاب الكويتي تجاه العراق، واستخدام الحكمة والتروي في توجيه الرأي العام الشعبي الكويتي لان هذا الخطاب عفا عليه الزمن، ناهيك من أن العلاقات الدولية لا تهتم بالصدقات الدائمة ولا بالعداوات الدائمة وإنما بالمصالح الدائمة، وتبعاً لذلك المطلوب اليوم من الخليجيين ردم أي فجوة مع العراق لان مصالحهم وليس مصلحة العراق فحسب تحتاج إلى أن تكون الساحة العراقية تتسم بالاستقرار والتوازن لان كل ذلك سينعكس على الاستثمارات الخليجية في العراق لان الخليجيين لديهم تعامل بعد الاحتلال ويعرفون مدى الاستفادة من الاستثمار في العراق الذي يحتاج إلى خدمات شركاتهم في مجال الأعمار والبناء، وخدمات الماء الصالح للشرب وبناء وتجديد

منظومات تصريف المياه الثقيلة والعقارات وغيرها. ناهيك عن جعل العراق ساحة لإنعاش الاقتصاد الخليجي الذي تأثر بصورة أو بأخرى بالأزمة المالية العالمية في عام 2008، وأزمة دبي في أواخر عام 2009 بالرغم من التسريبات حول نتائج الأزمة المالية الأخيرة الوخيمة على الاقتصاد الإماراتي بصورة خاصة والاقتصاد الخليجي بصورة عامة.

النظرة الخليجية المتوازنة تجاه العراق

قد تكون الآراء التي سنستعرضها وهي خليجية بالتأكيد تدعو إلى تحكيم العقل والمصلحة الوطنية لبناء علاقات متوازنة مع العراق، لأنها متيقنة أن حدوث أي حساسية في العلاقات مع العراق وخاصة بعد انتخابات آذار/مارس 2010 والتي قد تتغير فيها بعض الأولويات العراقية قد تتأثر على البعد الخليجي في هذه العلاقات، لان وضوح الصورة في العراق، واستقرار الوضع الأمني سيسهل أي تواجد عربي وخليجي بالذات، وهذا يحتاج إلى مقدمات وتقديم عربون للصدقة عبر شرح موقف خليجي واضح تجاه العراق لا لبس فيه لتصل رسالة واضحة إلى العراق إلى أن هناك حاجة خليجية لاستقرار وتقدم العراق في كافة المسارات السياسية والاقتصادية. ويمكن تأشير بعض المواقف الخليجية قبل وبعد انتخابات العراق الأخيرة التي تترجم الأفكار أعلاه. إذ عبر نائب سابق في البرلمان الكويتي في الثالث والعشرين من شباط/فبراير 2010 بالقول ((لا بد من السعي وخصوصا بعد الانتخابات القادمة في العراق لعودة العلاقات بيننا وبين العراق لان استقرارنا من استقرار دول الجوار واستقرار دول الجوار من الاعتراف بسيادة واستقلال كل دولة فقد أنهت مرحلة ويجب أن تبدأ مرحلة أخرى مختلفة يبدو أن ملامحها لن تتضح إلا بعد الانتخابات النيابية القادمة في العراق)). بل أن هناك رأي لنائب كويتي آخر دعا إلى دراسة معطيات التجربة العراقية بعد 2003 وتحليل متغيراتها خشية من تأثر الساحة الكويتية بأية انتقالات سياسية أو تأجيج اثني وطائفي داخل الكويت نفسها وهذا ما دعا إليه النائب الكويتي محمد عبد الله العبد الجادر الذي قال ((الانتخابات العراقية انتخابات مهمة وما يحدث في العراق يؤثر في الكويت، الاهتمام بالشؤون المحلية والدراسات ليس تدخلا في السياسة

الخارجية بل هو قدر رسمته الجغرافيا للكويت وما ينطبق على العراق ينطبق على بقية الجيران وكما قيل فان السياسة رمال متحركة وأي تغيير سلبي أو ايجابيا سينعكس على الكويت فهل نبدأ الخطوة ولو جاءت متأخرة؟)). ومن جانبها دعت نشرة (أخبار الساعة) التي يصدرها مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية في أبوظبي إلى استثمار النتائج التي أفرزتها الانتخابات العراقية للاهتمام ببناء العراق داخليا، ونبذ الصراعات، والتخندق الطائفية والعرقية لان لها انعكاسات خطيرة على العراق وعلى محيطه الخليجي بالذات، إذ تقول في ذلك ((أن التجربة الديمقراطية العراقية بجوانبها ومكوناتها كلها الدستورية والمؤسسية تواجه اختبارا كبيرا في ضوء الانتخابات الأخيرة لان العراقيين الذين واجهوا التهديدات بالقتل من اجل الإدلاء بأصواتهم فيها راهنوا عليها في بناء عراق جديد مختلف عن ذلك الذي عاشوا في ظل صراعاته، ومشكلاته، واضطراباته منذ عام 2003 ولهذا فان أي تعثر في هذا المسار من شأنه أن يوجد حالة من الإحباط، وعدم الثقة بالمؤسسات والقوى السياسية القائمة يمكن أن تؤدي إلى نتائج كارثية لأنه عندما تتراجع الثقة بإمكانية الإصلاح والتغيير والمشاركة من خلال الأطر السلمية في بلد متعدد الطوائف والمذاهب والأعراق فان هذا يفتح المجال لصراعات أهلية خطيرة يمكن أن تقود البلاد كلها إلى منزلق كارثي)). وأخيرا رأت صحيفة المدينة السعودية أن الانتخابات العراقية ليست حدثا عابرا يمكن المرور عليه مرور الكرام لان هناك نتائج سوف تتأسس عليه ومن أبرز هذه النتائج مستقبل وجود قوات الاحتلال الأمريكي في العراق، وموقف العراق من تدخلات دول الجوار، لذلك تشكل هذه الانتخابات محطة مهمة في العراق وهذا ما أكدته صحيفة المدينة السعودية إذ تقول في ذلك ((ثمة دلالات تعطيها المؤشرات الأولى التي تتابعت بعد إنهاء الانتخابات العراقية على انه مهما كانت الأحداث التي رافقت تلك الانتخابات من عنف، وتزوير، أو خروقات وتجاوزات، ومهما كانت التطورات السياسية التي سوف تعقبها فان نتائجها لا بد وان ترسم خريطة طريق للمستقبل ليس مستقبل العراق فقط كدولة تتولى زمام أمرها خاصة في ضوء جلاء القوات الأمريكية المتوقع أن يتم قبل نهاية عام 2011 ولا مستقبل العراق كشعب موحد قادر على النهوض من جديد

وإنما أيضا مستقبل علاقته بالولايات المتحدة الأمريكية ودول الجوار ودول العالم ككل ضمن شراكة متوازنة ومعادلة موزونة تحقق مصالح الشعب العراقي، واستقلال إرادته السياسية، وتحفظ للعراق عربته التي ظلت تشكل السمة البارزة في ملامحه الحضارية عبر التاريخ)).

سيناريوهات مستقبلية للدور الخليجي في العراق بعد 2010

- سيناريو وجود دور خليجي يدعم الاستقرار في العراق

قد يكون لهذا السيناريو الكثير من الأصوات الخليجية الرسمية والشعبية التي تدعمه لان الجميع يؤمن أن استقرار المشهد العراقي بكل عناصره السياسية والاقتصادية سينجم استقطاب خليجي اقتصادي داخل العراق، وهو ما سيدر على عجلة الاقتصاد الخليجي مصدرا جديدا تنشيطيا لمرتكزاته التي تعرضت لهزات اقتصادية وداخلية لكن هذه مجرد تمنيات إذا لم يصاحبها تحركات خليجية واضحة في هذا الإطار من أبرزها غلق ملف التدخل الخليجي السلبي في العراق لان ما ترشح قبل الانتخابات من معلومات تشير بشكل واضح تدخل كويتي وسعودي في العراق وخاصة في الانتخابات الأخيرة التي أجريت فيه، إذ أشار وزير الخارجية العراقي هوشيار زبياري قبل أربعة أيام من الانتخابات العراقية بشكل واضح بوجود مثل هذه التدخلات بالقول ((أن إيران والمملكة العربية السعودية وسوريا وتركيا والأردن والكويت كلها تدخلت بدرجات متفاوتة في الانتخابات)) مضيفا ((هذه ليست مجرد انتخابات عراقية هذه انتخابات إقليمية يتابعها جيران العراق عن كثب وبعضهم يشارك بنشاط في دعم بعض الجماعات محبذين نتائج معينة))، وقال ((إن التدخل شمل الدعم المالي لبعض الأحزاب)).

-سيناريو وجود دور خليجي لا يدعم الاستقرار في العراق

لأي سبب كان إذا ساهم الخليجيون في عدم استقرار العراق بكل معطياته السياسية والاقتصادية فان هذا الأمر بعد انتخابات آذار/مارس 2010 أعتقد أن الرد العراقي سيكون قويا وستتأثر وتائر العلاقات العراقية الخليجية اثر ذلك نحو مزيد من الاضمحلال والتردي، ناهيك أن إرادة القوى الإقليمية الأخرى التي لها تأثيرات موازية

للتدخل الخليجي سوف تصطدم به لا مجال لإنكاره لماذا؟ لان السنوات الماضية التي كانت الأوضاع في العراق تتأثر بالأدوار الإقليمية فيه قد تتغير وسائل التأثير ليس باتجاه اضطراب الأوضاع بل بتسيير الأوضاع بشكل لا تتعارض مع هيمنتها وخارطة اهتماماتها ولا تسمح لأي قوة في المنطقة ومنها القوة الخليجية أن تدفع بالأمور نحو التآزم وعدم الاستقرار في العراق وقد يسأل سائل هل معنى ذلك أنها ستلجأ إلى التهدة مادامت مصالحها غير معرضة للخطر وفق وجهة نظرها قد تكون الإجابة بنعم إذا مصالحها كانت في ميزان القبول الموضوعي لصانع القرار لها فلماذا اللجوء إلى القوة لتحقيق ولو بأدوات محلية عراقية أو إقليمية ولا أنها قد تلجأ إلى التهدة لكنها قد تضرب المصالح الأخرى ومنها الخليجية خشية من تعرض مصالحها لأي اهتزازات داخل الساحة العراقية. المهم أن وجود خليجي يتماشى مع اضطراب المشهد العراقي هذه المرة قد يصطدم بأجندات أخرى قد غيرت من تكتيكاتها واستراتيجيتها للعراق بسبب تحقق بعض من مصالحها فيه وتريد للأربع السنوات القادمة من دورة العراق البرلمانية هادئة ولا يشوبها التوتر.

خلاصة القول

أن العراق يحتاج إلى دور خليجي ايجابي للسنوات القادمة ولا يحتاج إلى دور خليجي يتلاعب بعناصر المشهد العراقي لصالح أجنداته لان المستقبل القريب للعراق قد تتفق الرؤى الإقليمية والدولية على ضرورة أن يستقر العراق امنياً، وضرورة أن تنتعش تجارته، ويحصل على بناء مرتكزاته الاقتصادية التي تخدم شرائح المجتمع الأخرى، واستثمار ثرواته ومن أهمها النفط ولا مجال لجعل العراق يسبح مرة أخرى في أتون التوتر العرقي والطائفي، ناهيك أن حسم قضية وجود قوات الاحتلال الأمريكي بدأت الدوائر الغربية والأمريكية تتكلم عنها لا بل أن الرئيس أوباما نفسه أكد على الالتزام بخطط الانسحاب مع الأخذ بنظر الاعتبار أن الوجود العسكري الأمريكي سوف لا يترك العراق نهائياً إذ سينظم وجوده بالاتفاق مع العراق في إطار الاتفاقية الأمنية معه. نقول بالرغم من كل هذا وذاك هناك توجد رغبة أمريكية لسحب معظم قواتهم لإبعادها عن الساحة العراقية والتخفيف من تكاليف غزو واحتلال العراق والبدء

لمرحلة جديدة قد يكون فيها التأثير الأمريكي داخل العراق يلبس ثوبا جديدا بعيدا عن القوة العسكرية ذاتها بل بوسائل سياسية، واقتصادية، لان العراق أصبح في منظور الإستراتيجية الأمريكية من الأولويات الأمريكية المهمة في المنطقة وفي العالم عموما.